EP

الأمم المتحدة

UNEP/GCSS.IX/8

Distr.: General
23 November 2005

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
دبي، ٧ – ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

تقرير المدير التنفيذي

الموجز

تلخص هذه الوثيقة نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي عقدت في عام ٢٠٠٥ ولا سيما تلك المعقودة في الفترة الواقعة بين اختتام الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠٠٥ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

* UNEP/GCSS.IX/1.

281205 K0584236

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً - نتائج اجتماعات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ذات الصلة وهيئاتها الفرعية

ألف - مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥: الدورة الستون للجمعية العامة

١ - عقد الاجتماع العام رفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بوصفه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. واعتمدت الجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في قرارها ٦٠/١. وأعاد رؤساء دول العالم التأكيد في وثيقة نتائج المؤتمر على أن التنمية تعتبر هدفا رئيسيا في حد ذاتها، وأن التنمية المستدامة تعتبر في أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عنصرا رئيسيا في الإطار الجامع لأنشطة الأمم المتحدة.

٢ - وقد تمت تغطية التنمية المستدامة ولا سيما عنصرها البيئي بصورة جوهرية بوثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي تحت عنوان "التنمية المستدامة: إدارة وحماية بيئتنا المشتركة" (الجزء ثانياً، الفقرات من ٤٨ إلى ٥٦). وتم في ديباجة هذا الفرع (الفقرة ٤٨)، تحديد أهداف مثل القضاء على الفقر وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أنها أهداف شاملة واشتراطات جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة. كما يورد هذا الجزء إشارات محددة إلى عدد من القضايا البيئية الأساسية بما فيها ما يلي:

(أ) النهوض بالأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج؛

(ب) تغير المناخ ولا سيما في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(١)] وبروتوكول كيوتو التابع لها؛[(٢)]

(ج) القضايا المتصلة بالطاقة ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ؛

(د) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"؛

(هـ) التصحر وتدهور الأراضي، التي يتم تناولها من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا؛[(٣)]

(و) التنوع البيولوجي الذي يتم التصدي له من خلال تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي،[(٤)] وبروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية الخاص بها؛[(٥)]

---

(١) الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(٢) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

(٣) الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد ١٩٥٤، رقم ٣٣٤٨٠.

(٤) المصدر نفسه، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

(٥) UNEP/CBD/ExCOP/1/3، والتصويب الأول، الجزء الثاني، المرفق.

(ز) إنشاء نظام للإنذار المبكر على النطاق العالمي من أجل جميع المخاطر الطبيعية مع تزويده بفروع إقليمية؛

(ح) تنفيذ إعلان هيوغو[٦] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥[٧] اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث؛

(ط) مساعدة البلدان النامية في جهودها لإعداد خطط متكاملة بشأن إدارة موارد المياه وكفاءة استخدامها كجزء من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية ولتوفير سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية؛

(ي) تطوير ونشر التكنولوجيات الميسورة والأنظف بشأن كفاءة استخدام الطاقة وبشأن حفظ الطاقة، فضلاً عن نقل هذه التكنولوجيات؛

(ك) حفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها المستدامة وتنميتها؛

(ل) الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة طوال دورات حياتها؛

(م) الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمحيطات والبحار؛

(ن) مرفق البيئة العالمية وتجديد موارده.

٣ - كما تحتوي نتائج مؤتمر القمة العالمي على عدد من المجالات الأخرى التي لها تأثير مباشر على أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا سيما فيما يتعلق بتنمية القدرات. ويشمل ذلك موضوع التعاون بين بلدان الجنوب، وبناء السلم، وأمن البشر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤ - وستوفر الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية الذي يسبقها مباشرة فرصة ممتازة للدول الأعضاء للتصدي لبعض من القضايا التي وردت أعلاه بما فيها الطاقة والبيئة وكذلك إدارة المواد الكيميائية.

٥ - وفي سياق مواصلة متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عقد رئيس الجمعية العامة سلسلة من المشاورات لتناول قضايا من قبيل إنشاء لجنة لبناء السلم ومجلس لحقوق الإنسان وكذلك وضع معاهدة دولية شاملة بشأن الإرهاب. وستبدأ في القريب العاجل مشاورات إضافية على هامش الجمعية العامة بشأن إصلاح إدارة الأمم المتحدة والتحسينات المؤسسية على نطاق المنظومة.

٦ - وفيما يتعلق بالعملية الأخيرة والتي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحمل عنوان "الأنشطة البيئية"، فإن الجزء خامساً من نتائج مؤتمر القمة العالمي يشتمل على فقرة تتعلق بالإدارة البيئية (الفقرة ١٦٩) تنصي على ما يلي:

---

(٦) A/CONF.206/6 and Corr.1, chap. I, resolution 1.

(٧) إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ – ٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات لمواجهة الكوارث فيها (A/CONF.206/6 and Corr.1, chap. I, resolution 2).

"إذ نقر بضرورة توافر أنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، مع تعزيز التنسيق، وإسداء مزيد من المشورة والتوجيهات في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المعارف العلمية، والتقييم والتعاون، والامتثال الأفضل لأحكام المعاهدات، مع احترام الاستقلالية القانونية لكل معاهدة، ووجود هيكل أكثر تكاملا للأنشطة البيئية ضمن إطار التنمية المستدامة الأوسع نطاقا على الصعيد التنفيذي، بوسائل منها بناء القدرات، نوافق على استكشاف إمكانية وجود هيكل مؤسسي أكثر اتساقا لتلبية هذه الاحتياجات، بما في ذلك وجود هيكل أكثر تكاملا، انطلاقا من جهود المؤسسات القائمة والصكوك الدولية المتفق عليها وكذلك الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والوكالات المتخصصة".

٧ - وقد أشار رئيس الجمعية العامة إلى أنه سيجري اتصالات مع الدول الأعضاء لوضع خطوط عامة بشأن النظر في تنفيذ هذه المهمة الصعبة.

باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨ - عقدت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥ في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢٧ تموز/يوليه وركزت على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها، كما ركزت على التقدم المحرز والتحديات والفرص المتصلة بها. وعقد اجتماع تحضيري للجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٦ و١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ جرت خلاله مناقشات المائدة المستديرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. واشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في استضافة فريق خبراء بشأن الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وخلص الفريق إلى أن ثمة حاجة متنامية لبناء القدرات على المستوى الوطني لتمكين الحكومات من إدراج ممارسات الإدارة البيئية السليمة في صلب سياساتها للتنمية المستدامة. وتعزز الاستدامة البيئية معظم الأهداف الإنمائية ولا سيما المتعلق منها، من جملة أمور، بإدارة النظم الإيكولوجية وبإمدادات المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأرض وإنتاج الأغذية، والصحة ووفيات الأطفال وسبل الحصول على الطاقة.

٩ - كما شارك المدير التنفيذي في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في مناقشات اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية التي عقدتأثناء الجزء رفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وضم الاجتماع وزراء من فرنسا وبنن ونظر في مسألة الاستدامة البيئية والمقترحات بشأن تعزيز الهياكل المؤسسية المسؤولة عن القضايا البيئية الدولية. ووفقاً لما جرى عليه العرف، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً بتقرير الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

جيم - اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

١٠ - تناولت دورة السنتين للجنة التنمية المستدامة في دورتيها الثانية عشرة والثالثة عشرة أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٨] في مجالات المياه والتصحاح والمستوطنات البشرية. وغطت دورتها الثالثة عشرة سنة السياسات العامة واحتوت نتائجها على عدد من الإشارات إلى مجالات ذات أهمية خاصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مثل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتقاسم المجاري المائية، ونظم إدارة المياه في الأرض والمحيطات وإدارة النفايات والتصحاح والصلات بين البيئة والصحة.

١١ - أكدت اللجنة في قرارها ١٣/١ المعنون "خيارات السياسات العامة والتدابير العملية الرامية إلى تعجيل التنفيذ في مجالات المياه والتصحاح والمستوطنات البشرية"، من جملة أمور، على أن المياه والتصحاح والمستوطنات البشرية متصلة ببعضها وتكمل بعضها البعض وينبغي معالجتها بطريقة متكاملة، وقررت مطالبة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، ودعوة المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، بالعمل في شراكة مع الجماعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة للقيام بالأعمال الوثيقة الصلة.

١٢ - وطالبت اللجنة في الفرع ألف من القرار، فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، بعد أن سلمت بأن هدف عام ٢٠٠٥ بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه قد لا تفي به البلدان بأجمعها، باتخاذ إجراءات لتعجيل توفير المساعدات التقنية والمالية للبلدان فيما تقوم به من إعداد للإدارة المتكاملة لموارد المياه بشكل يخضع لسيطرتها ومن إعداد خطط لكفاءة استخدام المياه مصممة لتناسب حاجات البلدان المخصوصة، مع إيلاء الاهتمام على وجه الخصوص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجات البيئية، ودعم التنفيذ بواسطة التعلم من خلال الأداء، ووجهت إلى العمل من أجل ما يلي، من جملة أمور:

(أ) تحسين أساليب إدارة المياه من خلال تدعيم الإصلاح المؤسسي والتنظيمي، وتنمية القدرات والابتكار؛

(ب) توفير الدعم التقني والدعم المتعلق بالإدارة للسلطات المحلية والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية، مع أخذ البحوث والمعارف التقليدية وأفضل الممارسات في الاعتبار، من أجل تحسين إدارة موارد المياه في حدود أطر السياسات الوطنية؛

(ج) توفير موارد إضافية، بحسب ما يتطلبه الأمر، للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مرفق المياه الأفريقي؛

(د) تشجيع التنسيق الفعال فيما بين جميع أصحاب المصلحة في صنع القرارات المتصلة بالمياه؛

---

(٨) أنظر خطة التنفيذ الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(هـ) تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر موارد وخدمات أساسية لرفاه البشر وللنشاط الاقتصادي في مجال صنع القرارات المتصلة بالمياه؛

(و) تيسير تبادل المعلومات وتقاسم المعارف، بما في ذلك المعارف الأصلية والمحلية؛

(ز) تدعيم منع التلوث الناتج عن المياه المستعملة، والنفايات الصلبة، والأنشطة الصناعية والزراعية؛

(ح) وضع تدابير وقائية وتأهبية، علاوة على التخفيف من حدة المخاطر والحد من الكوارث، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر؛

(ط) حماية وإعادة تأهيل مناطق مستجمعات المياه من أجل تنظيم تدفقات المياه وتحسين نوعية المياه، مع أخذ دور النظم الإيكولوجية البالغ الأهمية في الاعتبار؛

(ي) التوعية بأهمية استخدام المياه بكفاءة وحفظها؛

(ك) إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات المحلية، في التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأرض والمياه؛

(ل) التشجيع على الاستفادة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بحسبما يتطلب الأمر وفي حدود ولاياتها، لجمع موارد إضافية من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛

(م) النهوض بأعمال ذات أولوية أعلى وحجم أكبر بشأن نوعية المياه.

١٣ - كما دعت اللجنة إلى القيام بأعمال لدعم المبادرات الأفريقية في مجال المياه، في إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى المبادرات المتعلقة بعموم أحواض الأنهار في أفريقيا. كما دعت إلى تعزيز التعاون بين الدول الواقعة على ضفاف الأنهار من خلال اتفاقات وآليات وثيقة الصلة، بموافقة الدول المعنية ومع أخذ مصالح الدول الواقعة على ضفاف الأنهار في الاعتبار.

١٤ - ودعت اللجنة إلى القيام أيضا بأعمال لتنمية وتدعيم النظم الوطنية لرصد كمية ونوعية واستخدام موارد المياه السطحية والجوفية على الصعيدين الوطني والمحلي وذلك لقياس التقدم المحقق بشأن الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، بحسبما يتطلبه الأمر، وكذلك لتقييم تأثير تقلب المناخ وتغيره على موارد المياه من خلال الأعمال التالية:

(أ) إنشاء وإدارة نظم لمعلومات المياه؛

(ب) إقامة شبكات لرصد موارد المياه ونوعيتها؛

(ج) معايرة المنهجيات واستحداث مؤشرات للرصد؛

(د) نقل تكنولوجيات الرصد القابلة للتكيف مع الظروف المحلية؛

(هـ) نشر المعلومات على أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة.

١٥ - ودعت اللجنة أيضا إلى القيام بأعمال لدعم إدارة الطلب على المياه وإدارة موارد المياه بشكل أكثر فعالية في مختلف القطاعات، وبخاصة قطاع الزراعة:

(أ) باستخدام تكنولوجيات للري وجمع مياه الأمطار تتميز بالكفاءة؛

(ب) تنفيذ مشاريع للري مع التركيز على الفقراء، ولا سيما في أفريقيا؛

(ج) تدريب روابط الزراع ومستخدمي المياه على استخدام المياه بكفاءة والإدارة المستدامة للأراضي الزراعية؛

(د) النهوض باستخدام المياه المستعملة من أجل أغراض ري معينة، رهنا باتباع المستويات الصحية والبيئية؛

(هـ) زيادة كفاءة الزراعة البعلية واستخدامها، بحسبما يتطلبه الأمر.

١٦ - وطلبت اللجنة في نفس القرار من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه أن تولي اهتماما مماثلاً للقضيتين المواضيعيتين المعروضتين على الدورة الثالثة عشرة للجنة- التصحاح والمياه- في حدود اختصاصاتها، والنهوض، في حدود ولايتها، بالتعاون والتنسيق على صعيد الوكالات في المنظومة بأكملها فيما بين منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الوثيقة الصلة بشأن هاتين القضيتين، وطلبت إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى اللجنة أنشطة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه فيما يتصل منها بالقضيتين المواضيعيتين الآنفتي الذكر، بما في ذلك دور منظمات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الوثيقة الصلة في تنفيذ ورصد جدول أعمال المياه والتصحاح، بما يشمل تحديد الازدواج والتداخل والثغرات.

١٧ - وقام برنامج الأمم المتحدة أثناء الدورة، فيما بين ١١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بإحاطة المشتركين علما بمحتويات نتائج المشاورات الوزارية للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على النحو الوارد في الموجز المقدم من الرئيس[٩] بشأن الجوانب البيئية الأساسية من تحقيق الأهداف ١ و٣ و٧ من الأهداف الإنمائية للألفية وبشأن مبادرة جيجو ٢٠٠٤ التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.[١٠] كما شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عدد من الأحداث الجانبية الرامية إلى تبيان حالة الأنشطة المتصلة بالمياه: مجلس الوزراء الأفريقي المعني بالمياه؛ مبادرة تحالف موارد المياه لعام ٢٠٠٥؛ معالجة المياه المستعملة، وتقييم خدمات المياه والتصحاح، وشراكة المياه المتجهة من أعالي المناطق المرتفعة نحو البحار (White Water/Blue Water)، ومبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٩) UNEP/GC.23/L.3/Rev.1*.

(١٠) UNEP/GCSS.VIII/8، المرفق الثاني.

١٨ - شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في العملية التحضيرية للدورة، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية. وتم تقديم منظور الأمم المتحدة بأكملها بشأن جوانب المياه المتعلقة بالتنفيذ والسياسات العامة إلى الدورة نتيجة للتنسيق من خلال فريق الإدارة البيئية.

دال - لجنة حقوق الإنسان

١٩ - اعتمدت لجنة حقوق الإنسان، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، القرار ٢٠٠٥/١٥ بعنوان "الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان". وفي هذا القرار أدانت اللجنة إدانة قاطعة إلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة في البلدان النامية، وأكدت من جديد أن الاتجار غير المشروع في المنتجات والنفايات السمية والخطرة والإلقاء غير المشروع لهذه المنتجات والنفايات يشكلان تهديداً خطيراً لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الحياة، وحقه في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وغير ذلك من حقوق الإنسان التي تتأثر بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة، بما في ذلك الحق في الحصول على الماء النقي والغذاء والسكن اللائق والعمل.

٢٠ - وحثت اللجنة جميع الحكومات على اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير المناسبة، وفقاً لالتزاماتها الدولية، للحؤول دون الاتجار الدولي غير المشروع في المنتجات والنفايات السمية والخطرة، ونقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة عن طريق برامج زائفة لتدوير النفايات، ونقل الصناعات الملوِّثة والأنشطة والتكنولوجيات الصناعية التي تولد نفايات خطرة، من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

٢١ - ودعت اللجنة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأمانة اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، ولجنة التنمية المستدامة، والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات الإقليمية إلى مواصلة تكثيف التنسيق والتعاون الدولي فيما بينها والمساعدة التقنية التي تقدمها في مجال الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة، بما في ذلك نقلها عبر الحدود.

٢٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية بازل، للدعم المقدم إلى المقرر الخاص، وحثتها هي والمجتمع الدولي على مواصلة تزويده بالدعم اللازم لتمكينه من الوفاء بولايته.

٢٣ - وحثت اللجنة المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية بازل، على مواصلة تقديم الدعم المناسب إلى البلدان النامية، بناء عل طلبها، فيما تبذله من جهود ترمي إلى تنفيذ أحكام الصكوك الدولية والإقليمية القائمة التي تنظم نقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة عبر الحدود، من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، و الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وغير ذلك من

حقوق الإنسان التي تتأثر بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة، بما فيها الحق في الحصول على الماء النقي والغذاء والسكن اللائق والعمل. كما طلبت إلى البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم أن تنظر في القيام بذلك.

٢٤ - وحثت اللجنة الدول على تعزيز دور الجهات الوطنية العاملة في مجال حماية البيئة من وكالات ومنظمات غير حكومية، ومجتمعات ورابطات محلية، ونقابات عمالية، وعاملين وضحايا، وتزويدها بالوسائل القانونية والمالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

٢٥ - وحثت اللجنة جميع الحكومات على حظر تصدير كل ما هو سُمِّيّ وخطر من منتجات ومواد وكيماويات ومبيدات آفات وملوِّثات عضوية ثابتة محظورة أو مقيدة تقييداً شديداً في بلدانها، كما حثت الشركات المتعدية القومية وغيرها من مؤسسات الأعمال التي تشارك في نقل المنتجات السمية والخطرة على التقيد بمعايير الصحة والبيئة والعمل وغيرها من المعايير المحلية والدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، والنهوض بعمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية على نحو يمكنِّها من تحسين إدارة النفايات السمية والمنتجات الخطرة ودرء آثارها الضارة على المجتمعات المحلية.

٢٦ - وحثت اللجنة المقرر الخاص على مواصلة الاضطلاع، بالتشاور مع هيئات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بدراسة عالمية وشاملة ومتعددة التخصصات للمشاكل الحالية والاتجاهات الجديدة والحلول القائمة في مجال الاتجار في المنتجات والنفايات السمية والخطرة ونقلها وإلقائها بصورة غير مشروعة، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي لديها حدود مع بلدان متقدمة، كيما يقدم توصيات ومقترحات ملموسة بشان التدابير الملائمة لرصد هذه الظواهر والتقليل منها والقضاء عليها.

٢٧ - كما اعتمدت اللجنة قرار حقوق الإنسان ٢٠٠٥/٦٠ المعنون "حقوق الإنسان والبيئة كجزء من التنمية المستدامة". واعتبرت اللجنة في ديباجة القرار، بعد الإشارة إلى ولاية لجنة التنمية المستدامة والأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قضايا البيئة، أن الأضرار البيئية، بما فيها تلك التي تتسبب فيها ظروف أو كوارث طبيعية، يمكن أن تسفر عن آثار سلبية محتملة على التمتع بحقوق الإنسان وعلى التمتع بحياة صحية وعلى وجود بيئة عفية، وأن من الممكن أيضا أن تساهم حماية البيئة والتنمية المستدامة في رفاه البشر وكذلك فيما يحتمل في التمتع بحقوق الإنسان.

٢٨ - وأعادت اللجنة التأكيد، على هذا الأساس، على أن السلم والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، وكذلك احترام التنوع الثقافي، تعتبر ضرورية لإنجاز التنمية المستدامة وكفالة أن تعود التنمية المستدامة بالفائدة على الجميع، على النحو المنصوص عليه في خطة التنفيذ الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وطالبت اللجنة الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية ممارسة كل فرد المشروعة لحقوق الإنسان عند النهوض بالحماية البيئية والتنمية المستدامة، وأعادت التأكيد، في هذا السياق، على أن لكل امرئ الحق في أن يشارك، بصورة فردية وبالتزامل مع الآخرين، في أنشطة سلمية مناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٩ - كما شددت اللجنة في هذا القرار على أهمية قيام الدول،عندما تضع سياساتها البيئية، بالأخذ في الاعتبار بالكيفية التي يمكن أن يؤثر بها التردي البيئي على جميع أفراد المجتمع، لا سيما النساء والأطفال والسكان الأصليين وأفراد المجتمع المحرومين من الامتيازات. كما شجعت جميع الجهود المبذولة من أجل تنفيذ مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١١]، ولا سيما المبدأ ١٠، من أجل المساهمة، من جملة أمور، في التقييم الفعال للإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك الإنصاف ورفع الظلم. وأعادت اللجنة التأكيد على أن أسلوب الإدارة الصحيح داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي يعتبر ضروريا للتنمية المستدامة.

٣٠ - دعت اللجنة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات والمنظمات الأخرى الوثيقة الصلة إلى أن تواصل، في حدود ولاية كل منها وبرامج عملها وميزانياتها المعتمدة، تنسيق جهودها التي تبذلها في الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان والبيئة فيما يتعلق باستئصال الفقر والتقييم البيئي وإعادة تأهيل البيئة في أعقاب النزاعات، والوقاية من الكوارث، والتقييم وإعادة التأهيل في أعقاب الكوارث، وإلى أن تأخذ في اعتبارها فيما تقوم به من عمل النتائج والتوصيات الوثيقة الصلة الصادرة عن الآخرين وأن تتجنب الازدواجية. كما دعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواصلة تنسيق الجهود في أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الأخرى الوثيقة الصلة.

٣١ - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين تقريرا، بما يتسق مع نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، عن الكيفية التي يمكن أن يساهم بها احترام حقوق الإنسان في التنمية المستدامة، بما في ذلك مكونها البيئي، وكيف يمكن أن يساهم أيضا في استئصال الفقر وتدعيم أنشطة بناء القدرات من أجل البلدان النامية.

هاء - منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٣٢ - عقدت الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. وتم تقديم نتائج الجزء عالي المستوى من الدورة، والذي عقد يومي ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، في موجز الرئيس[١٢] والتي أبرزت ما للغابات والأشجار من دور حرج في مؤازرة مصادر رزق الناس، ولا سيما فقراء العالم، وشددت على أن العثور على سبل لإدارة الغابات بطريقة مستدامة أمر له أهميته البالغة في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك ما ورد منها في إعلان الألفية.

٣٣ - وأكدت النتائج كذلك على أن الجهود المبذولة لدحر الفقر ومواصلة التنمية المستدامة لن يكون له جدوى إذا ما استمر التردي واستنفاد الموارد الطبيعية، بما في ذلك فقدان الغابات والأنشطة غير المشروعة في قطاع الغابات، دون هوادة. وحيثما تقوم الغابات بدور بالغ الأهمية في تمكين الناس من التصدي للفقر، فإنه ينبغي حماية حقوق هؤلاء الناس بتوفير وضمان ملكيتهم لها وسبل حصولهم

---

(١١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دو جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمده المؤتمر* (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(١٢) E/2005/42-E/CN-18/2005/18، المرفق الثاني.

على المنتجات الحراجية الخشبية وغير الخشبية. وعلاوة على ذلك، يتعين العمل على كافة المستويات على تدعيم الجهود المبذولة للتصدي لتلك التحديات وقطع خطوات واسعة صوب الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك وضع ترتيب دولي قوي بشأن الغابات. ولا يزال معدل إزالة الغابات المزعج يثير اهتماماً دولياً، وهناك حاجة إلى تجديد التعهد بمكافحة إزالة الغابات، واستعادة وظائف الغابات في الحيوز الطبيعية المتردية، وتحسين مصادر رزق الفقراء الذين يعيشون في الغابات وحولها في مختلف أنحاء العالم.

٣٤ - عقدت مائدة مستديرة حول استعادة غابات العالم أثناء الجزء رفيع المستوى. وتم التسليم بأنه رغماً عن معدل إزالة الغابات المزعج، فقد تم تنفيذ استراتيجيات جديدة، وأن ثمة استراتيجيات جديدة آخذة في الظهور، من أجل علاج هذا الأمر الحرج وزيادة تفهمنا للقوى الأساسية المحركة له. ولذلك، فقد عمل استعادة الغابات، والتوسع الطبيعي للغابات، وإنشاء مزارع حراجية كبيرة، على المساعدة إلى حد ما في مواجهة تردي النظم الإيكولوجية للغابات، وتحقيق منافع بيئية وتجارية واجتماعية للمجتمع. واشتملت التوصيات التي أعرب عنها أثناء المائدة المستديرة على: التركيز بوجه الخصوص على الأقاليم والبلدان التي تمس الحاجة فيها أكثر من غيرها إلى استعادة الغابات؛ ودعم الأنشطة الإقليمية بشأن استعادة الغابات من خلال عمليات قائمة مثل عمليات المعايير والمؤشرات وعملية طهران من أجل بلدان الغطاء الحراجي المنخفض،[١٣] وكذلك شراكات من قبيل الشراكة العالمية لاستعادة الغابات؛ وحث المنتدى ومنظمة الأغذية والزراعة على تيسير نقل تكنولوجيا استعادة الغابات السليمة بيئياً ودعم بناء القدرات؛ وحث المنتدى على التماس وسائل وسبل لإنشاء آلية مالية من أجل استعادة الغابات؛ وحث المنتدى أيضاً على توفير المعلومات والمساعدات للبلدان من أجل إقامة صلات واضحة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وآلية التنمية النظيفة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تم عقد مائدة مستديرة أثناء الجزء رفيع المستوى حول قانون وأساليب إدارة الغابات من أجل الاستدامة. وأقرت مناقشات المائدة المستديرة بالأهمية الجذرية لأساليب الإدارة اللازمة من أجل الإدارة المستدامة للغابات والصلات السلبية بين المنازعات وصون الموارد الطبيعية. فلقد كانت أساليب الإدارة الضعيفة ملازمة للفقر في كثير من البلدان. وعمل تقاسم الخبرات مع البلدان الغنية على تعيين العديد من الإجراءات على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية باعتبارها أدوات مفيدة محتملة لتدعيم قانون وأساليب إدارة الغابات ابتغاء للاستدامة. وأبرزت المائدة المستديرة، من جملة أمور، الحاجة إلى تدعيم التشريعات الوطنية وإنفاذها كمجال له الأولوية، وشددت على أن للمبادرات الإقليمية والتعاون والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية دوراً تقوم به أيضا في تدعيم قانون وأساليب إدارة الغابات.

(١٣) أنظر تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي السادس عشر للشرق الأوسط، الوثيقة NERC/02/INF/6.

ثانياً - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية وثيقة الصلة الأخرى

٣٦ - الآتي ذكره من بين نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية وثيقة الصلة الأخرى التي إما أن تكون قد أسفرت عن مطالبة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذ إجراءات أو كانت وثيقة الصلة بدرجة مرتفعة جداً ببرنامج عمله.

ألف - المنبر الرفيع المستوى لفعالية المعونة

٣٧ - عقد المنتدى الرفيع المستوى لفعالية المعونة في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥. واعتمد الوزراء الحاضرون للمنبر من البلدان المتقدمة والنامية "إعلان باريس بشأن فعالية المعونة"[١٤] في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد شدد الإعلان على سيطرة البلدان المتلقية على المعونة، واستخدام استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان المتلقية كأساس للدعم المقدم من الجهات المانحة، والإجراءات المتجانسة والشفافة والجماعية الفعالة التي تقوم بها الجهات المانحة، وإدارة الموارد، وتحسين صنع القرارات من أجل تحقيق النتائج، ومساءلة كل من الجهات المانحة والمتلقية عن نتائج التنمية. ورحبت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالجهود والمبادرات الحديثة العهد الرامية إلى تحسين نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك إعلان باريس.

باء - مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي

٣٨ - تجمع رؤساء دول وحكومات البلدان الآسيوية والأفريقية في جاكارتا يومي ٢٢ و٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لحضور مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي. وكان الهدف من مؤتمر القمة هذا العمل على إحياء روح باندونج بالشكل المذكور في البيان الختامي للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي لعام ١٩٩٥ ورسم مسار التعاون بين آسيا وأفريقيا في المستقبل.

٣٩- اعتمد مؤتمر القمة " إعلان الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة"،[١٥] الذي أقر فيه قادة البلدان الآسيوية والأفريقية بأن الأحوال العالمية الراهنة والظروف السائدة في آسيا وأفريقيا تستدعي السعي بنشاط لتنفيذ رؤية مشتركة وعمل جماعي لكفالة تقاسم منافع العولمة بشكل منصف. وشددوا على عزمهم الوفاء بالغايات والأهداف المتفق عليها دولياً والرامية إلى استئصال الفقر، والتنمية والنمو، وأبرزوا ضرورة أن تعمل جميع الأطراف على احترام التزاماتها في هذا الصدد، وأكدوا على أهمية تعزيز التعاون مع جميع الأقاليم.

٤٠ - وأكدوا أيضاً على أن الفقر والتخلف، وتضمين الجنسانية في صلب الاهتمامات، والأمراض المعدية ، والتردي البيئي، والكوارث الطبيعية، والجفاف والتصحر، والفجوة الرقمية، والنفاذ غير المنصف إلى الأسواق، والدّين الخارجي، لا تزال قضايا تثير انشغالاً مشتركاً وتتطلب تعاوناً أوثق وعملاً جمعياً. وأعربوا عن دعمهم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). وقد أنشئت الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة، بمقتضى الإعلان، كإطار لبناء جسر بين آسيا

(١٤) يمكن الاطلاع عليه في الموقع: http://www1.worldbank.org/harmonization/Paris/FINALPARISDECLARATION.pdf.

(١٥) يمكن الاطلاع عليه في الموقع: http://www.asianafricansummit2005.org/statements_declaration.htm.

وأفريقيا يغطي ثلاثة مجالات عريضة للشراكة: التضامن السياسي، والتعاون الاقتصادي، والعلاقات الاجتماعية – الثقافية.

جيم - قمة الجنوب الثانية

٤١ - عقدت قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ ٧٧ والصين في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واعتمد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في القمة إعلان الدوحة[١٦] وخطة عمل الدوحة.[١٧]

٤٢ - أعاد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد في الفقرة ٤٠ من خطة عمل الدوحة على ندائهم بتوفير المزيد من التمويل والاهتمام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ولبرنامجي الأمم المتحدة اللذين يوجد مقرهما في نيروبي، ألا وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ورحبوا في الفقرة التالية باعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات،[١٨] وطالبوا في هذا الصدد بوضع خطة عمل ذات جداول زمنية وأهداف محددة، وقرروا أن يتعاونوا على نحو وثيق من أجل تنفيذ هذه الخطة بصورة فعالة تنفيذاً لأنشطة التنمية المستدامة عن طريق بذل جهود تعاونية بشأن بناء القدرات في مجال إدارة البيئة، وإجراء مبادلات في مجال الدراية الفنية التكنولوجية والعلمية وتطوير أحدث التكنولوجيات السليمة بيئياً لدى البلدان النامية.

دال - مؤتمر قمة مجموعة الثمانية

٤٣ - اجتمع رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) في مؤتمر قمتهم السنوي في غلينغلز بالمملكة المتحدة في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وركزت نتائج مؤتمر القمة بوجه خاص على النحو الموجز في بيان غلينغلز،[١٩] على تغير المناخ، والطاقة، والتنمية المستدامة من ناحية، وعلى أفريقيا من ناحية أخرى. ويعدد بيان غلينغلز التزامات مجموعة الثمانية إزاء هذه القضايا بالتفصيل.

هاء - أفريقيا

٤٤ - عقدت الدورة الوزارية ومؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات أفريقيا الوسطى بشأن صون النظام الإيكولوجي لغابات أفريقيا الوسطى وإدارته المستدامة في برازافيل بالكونغو في الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكان الاجتماع بمثابة متابعة لمؤتمر القمة الأول الذي عقد في ياوندي بالكاميرون في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ والذي التزم فيه رؤساء دول ست بلدان في أفريقيا الوسطى باستدامة النظم الإيكولوجية لغابات حوض الكونغو من خلال شراكة مدعمة. ووافقت هذه البلدان

---

(١٦) A/60/111، المرفق الأول.

(١٧) المرجع السابق، المرفق الثاني.

(١٨) أنظر UNEP/GC.23/6/Add.1، المرفق.

(١٩) يمكن الاطلاع عليه في الموقع: www.fco.gov.uk/Files/kfile/PostG8_Gleneagles_Communique,0.pdf.

الستة بموجب إعلان ياوندي الموقع في مؤتمر القمة،[٢٠] على اتخاذ إجراءات متجانسة، بما في ذلك تلاحم السياسات وتنسيقها، من أجل صون النظم الإيكولوجية لغابات الإقليم الفرعي وإدارتها المستدامة. وتمثلت نتائج مؤتمر القمة الثاني في استراتيجية دون إقليمية طويلة الأجل لصون النظم الإيكولوجية لغابات أفريقيا الوسطى وإدارتها المستدامة، وجرى النظر إليها باعتبارها مبادرة كبرى بشأن الغابات في إطار المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٥ - عقد مؤتمر الشركاء الثاني المعني بتنفيذ خطة عمل بشأن المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في داكار بالسنغال يومي ١٥ و١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥. وتمثلت أهداف المؤتمر في استعراض تنفيذ خطة العمل والتداول حول الآلية المالية لقيام جميع الشركاء بتنفيذ خطة العمل، بما فيهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتضمنت نتائج المؤتمر تقريراً عن حالة تنفيذ خطة العمل، والتوصيات، ولا سيما ما يتعلق منها بالبرنامج الإطاري الممتد لعشر سنوات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتقرير الثاني عن تطلعات البيئة الأفريقية، والاتفاق على الآليات المالية من أجل تنفيذ خطة العمل، وإعلان داكار.

٤٦ - عقدت الدورة السابعة العادية لمؤتمر قمة قادة ورؤساء دول جماعة الدول الساحلية – الصحراوية في واجادوجو ببوركينا فاسو يومي ١ و٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واعتمد المشتركون في مؤتمر القمة ميزانية عام ٢٠٠٥، وجدولاً لاشتراكات الدول الأعضاء، وناقشوا قضايا سياسية من بينها الأحوال في السودان والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا وإثيوبيا وكوت ديفوار وغينيا بيساو وتوغو. كما كان التكامل الاقتصادي من بين القضايا الرئيسية التي نوقشت. وتناولت المناقشات أيضاً قضايا وثيقة الصلة بمواضيع عمل واختصاصات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن بينها إنشاء سلطة لإدارة موارد المياه.

واو - آسيا والمحيط الهادي

٤٧ - عقد المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ في سول بجمهورية كوريا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. وتقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعقد المؤتمر كل خمس سنوات، وقد عقد المؤتمر للمرة الأولى في عام ١٩٨٥. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد الشركاء والمساهمين الرئيسيين في المؤتمر الخامس الذي قام المدير التنفيذي فيه بدور جوهري. وتحت موضوع "نموذج الثورة الخضراء الذي يعمل على تجانس النمو الاقتصادي مع الاستدامة البيئية"، تضمنت النتائج الرئيسية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ إعلاناً وزارياً، وخطة التنفيذ الإقليمية للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، ومبادرة سول بشأن النمو الأخضر.

٤٨ - عقد الاجتماع الأول لوزراء البيئة في إقليم الميكونغ الأكبر الفرعي في شنغهاي بالصين في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويتكون إقليم الميكونغ الأكبر الفرعي من كمبوديا ولاوس وميانمار وتايلند

(٢٠) A/C.2/24/5، المرفق.

وفييت نام والصين (مقاطعة يانان). وكان الموضوع العام لاجتماع وزراء البيئة "إدارة الموارد الطبيعية المتقاسمة من أجل التنمية المستدامة". واستعرض الوزراء ما تحقق من إنجازات في التعاون البيئي في الإقليم وناقشوا الاتجاهات المستقبلية بشأن التعاون الإقليمي في الإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية. كما ناقشوا ثلاثة أوجه من التعاون البيئي المعزز في برنامج إقليم الميكونغ الأكبر الفرعي، ألا وهي: برنامج البيئة الرئيسي، ومبادرة ممرات صون التنوع الأحيائي، وتقييم الأداء البيئي. كما نظر الاجتماع في إنشاء مركز لعمليات بيئة إقليم الميكونغ الأكبر الفرعي. وتم إصدار بيان وزاري مشترك قرابة نهاية الاجتماع، شكل أساساً لإعداد تصريح عن برنامج البيئة الرئيسي، وعن مبادرة ممرات صون التنوع الأحيائي على وجه الخصوص، يصدر عن مؤتمر قمة قادة إقليم الميكونغ الأكبر الفرعي الذي عقد فيما بعد في كونغينغ في الصين يومي ٤ و٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٤٩ - عقد اجتماع للجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الدول من أجل آسيا الوسطى في أشغاباد بتركمانستان في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتتألف لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الدول من خمس بلدان من آسيا الوسطى هي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وأتخذ المشتركون في الاجتماع مقررات بشأن ما يلي من جملة أمور: الموافقة على هيكل وعملية معاهدة مقترحة عن البيئة من أجل التنمية المستدامة؛ والموافقة على تقرير مرحلي عن الدعم بالمعلومات لصنع القرارات الذي تقدمه مراكز المعلومات العلمية؛ والموافقة على قائمة بالأولويات دون الإقليمية من أجل تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛ ووضع استراتيجية ثلاثية السنوات وخطة تنفيذ من أجل أولويات خمس خطط عمل بيئية إقليمية. ومن المعتزم عقد الاجتماع التالي للجنة في الأسبوع الذي يبدأ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في أشغاباد.

٥٠ - عقد الاجتماع الوزاري الإقليمي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ: الطريق قدماً إلى عام ٢٠١٥ في جاكارتا بأندونيسيا في الفترة من ٣ – ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد تولى تنظيم المؤتمر ممثل الأمم المتحدة الخاص المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وبنك التنمية الآسيوي. واعتمد الوزراء والممثلون القادمون من بلدان من آسيا والمحيط الهادئ إعلاناً يعيد النص على التزامهم بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ذكروا فيه أن ثمة حاجة ملحة لاضطلاع الإقليم بأعمال جماعية نظراً إلى مرور خمس سنوات منذ طرح الأهداف الإنمائية للألفية وأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله في السنوات العشرة المقبلة. كما شددوا على الأهمية البالغة لتدعيم قدرات البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ من أجل تنفيذ التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتم من خلال الاستفادة من خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في النهوض بالاستدامة البيئية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - عقد الاجتماع التاسع لمجلس إدارة برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا في ثيمفو ببوتان في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد حضر الاجتماع مسؤولون رفيعون ووزراء للبيئة من البلدان الأعضاء ومن بينها أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند وملديف وسري لانكا، وقد ساعد

برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم منتدى وزاري كما حضر الاجتماع كمراقب. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية من أجل الإقليم تعالج على وجه الخصوص قضايا تتصل بالأطر المؤسسية، والأمن البيئي، والحضرنة، ومعاهدة إقليمية محتملة، والمسارات المؤدية إلى التنمية المستدامة. وكان من بين النتائج الرئيسية للاجتماع اتفاق على أن يقوم البرنامج بإعداد واستكمال برنامج عمل للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧؛ وأن تركز البرامج الرئيسية على المجالات المتعلقة بالنفايات، والتواؤم مع تغير المناخ، وإدارة قاعدة البيانات ومؤشراتها؛ وأن يتم إعداد مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ ما يتعلق بالنفايات، والتواؤم مع تغير المناخ، وقاعدة بيانات من أجل تقرير حالة البيئة. وقد طلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل دعمه لبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا وأن يساعد في وضع برنامج العمل والمقترحات المنتظرة. وسيعقد الاجتماع التالي لمجلس إدارة برنامج البيئة التعاوني في نيبال في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٥٢ - عقد الاجتماع السادس عشر لأمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ في أبيا بساموا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتمثلت أهداف الاجتماع في تقديم واستعراض تنفيذ برنامج عمل وميزانية عام ٢٠٠٤، ومناقشة برنامج العمل والميزانية المناظرين من أجل عام ٢٠٠٦، ومناقشة القضايا الفنية بما فيها سياسة للمحيطات الإقليمية لجزر المحيط الهادئ، واستراتيجية من أجل إدارة النفايات الصلبة في البلدان والأراضي الجزرية في المحيط الهادئ، وزيادة إدماج الأراضي الجزرية في المحيط الهادئ في برنامج عمل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. كما أقر المشتركون في المجتمع برنامج عمل وميزانية برنامج البيئة الإقليمي لعام ٢٠٠٦ بما مقداره ٨ مليون دولار وميزانيتين استرشاديتين لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

٥٣ - استهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وما طلبته حكومات إقليم آسيا والمحيط الهادئ، حوار السياسات البيئية دون الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ الذي جمع ما بين خمس مجموعات دون إقليمية من آسيا والمحيط الهادئ هي آسيا الوسطى، وشمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب المحيط الهادئ، علاوة على شخصيات بارزة من مختلف أنحاء الإقليم. ويجتمع المنتدى رفيع المستوى سنوياً لمناقشة القضايا البازغة وتقديم الإرشاد للبرنامج الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإقليم. وقد عقد حوار السياسات البيئية دون الإقليمية في ثيمفو ببوتان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٥٤ - عقدت الدورة السابعة للاجتماع الحكومي الدولي بشأن إعلان ماله (Malé Declaration) عن مكافحة تلوث الهواء وآثاره المحتملة عابرة الحدود والوقاية منها من أجل جنوب آسيا في دلهي بالهند في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد الاجتماع بالتعاون مع برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا ومعهد استكهولم للبيئة، وتقوم حكومة الهند باستضافته بدعم مالي من وكالة التنمية الدولية السويدية. وكان من بين النتائج الرئيسية للاجتماع وضع خطة تنفيذ دون إقليمية بشأن تلوث الهواء العابر للحدود في جنوب آسيا للسنوات الثلاثة المقبلة.

٥٥ - عقد اجتماع وزراء البيئة الثلاثي الأطراف السابع في سول بجمهورية كوريا يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وشارك في الاجتماع وزراء من الصين واليابان وجمهورية كوريا. وتبادل

الوزراء آراءهم عن التقدم المحقق في الإدارة البيئية في كل بلد منذ اجتماعهم الأخير. وقد رحبوا بالخطوط العريضة لخطة الصين الخمسية الثالثة التي تعرب بوضوح عن العزم على إقامة مجتمع صديق للبيئة يستند إلى مفهوم التنمية العلمية. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن اجتماعات وزراء البيئة الثلاثي الأطراف قامت بدور هام في النهوض بالتعاون البيئي الإقليمي وإنجاز التنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا، وتعهدوا بأن تواصل البلدان الثلاثة العمل معاً بشأن شتى القضايا الإقليمية.

٥٦ - عقد الاجتماع الحكومي الدولي المعني بشبكات رصد الترسبات الحمضية في شرق آسيا دورته السابعة في نيغاتا باليابان في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وشارك في الاجتماع ممثلون من كمبوديا والصين وإندونيسيا وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية وماليزيا ومنغوليا والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي وتايلند وفييت نام. وشارك ممثلو ميانمار وأوزبكستان كمراقبين. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأمانة لهذا الاجتماع الحكومي الدولي. واشتملت النتائج الرئيسية للاجتماع على مقرر نيغاتا الذي يوفر أساسا لمواصلة تطوير الاجتماع الحكومي الدولي؛ والإطار العام لخطة خمسية متوسطة المدى مشفوعة باقتراحات بشأن تقييم الأنشطة يضطلع به الاجتماع الحكومي الدولي؛ وتقرير توعية لتركيز التوعية فيما بين صناع السياسات.

زاي - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٥٧ - انعقد الاجتماع الخامس عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في كاراكاس بفنزويلا يومي ٣ و٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد سبق الاجتماع انعقاد اجتماع تحضيري لخبراء ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأقر المنتدى ٢٠ مقرراً وأصدر إعلان كاراكاس. وأولى الوزراء تأكيداً خاصاً على المواضيع ذات الأولوية التالية تعتبر كلها وثيقة الصلة بالأنشطة البرنامجية لليونيب:

(أ) **النفاذ وتقاسم المنافع:** بالنظر إلى أن إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أغنى الأقاليم في العالم في التنوع البيولوجي، فقد ارتأت الحكومات أن من قبيل الأولوية أن تبني قدراتها على تشكيل نظام دولي يضمن النفاذ إلى الموارد الجينية والتوزيع العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استغلالها، والتفاوض حول هذا النظام؛

(ب) **الدول الجزرية الصغيرة النامية:** تأثر إقليم الكاريبي على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة تأثراً جسيماً من الظواهر الطبيعية. وتواجه بلدان الإقليم تحديات جسيمة ومتعددة بسبب إمكانية تعرضها للتضرر من تغير المناخ. وأبرز الوزراء أهمية التواؤم واستراتيجيات التخفيف من حدة الآثار من أجل مواجهة هذه التحديات، وقرروا إنشاء فريق عامل معني بالتأهب للكوارث وإدارتها يقوم، من جملة أمور، بتقييم تكاليف ومنافع الإجراءات الاستراتيجيات المحتملة للوقاية من آثار الكوارث الطبيعية في المستقبل.

(ج) **موارد المياه:** قرر الوزراء إعادة الإعراب عن الحاجة إلى اعتماد نهج تخطيطي متكامل يأخذ في اعتباره الصلات القائمة بين استخدام الأرض وإدارة مستجمعات المياه والمنطقة الساحلية، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية، وتعزيز التقييم الملائم لدور المياه في النظم

الإيكولوجية ودور النظم الإيكولوجية المائية باعتبارها موفرة للموارد والخدمات الأساسية للتنمية المستدامة؛

(د) **الصحة والبيئة:** قرر الوزراء مواصلة النهوض بالتضافر بين السياسات الصحية والبيئية من خلال تدعيم تبادل المعلومات بين القطاعين وتعزيز التنمية وتنفيذ أعمال ومشاريع متكاملة؛

(هـ) **الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية:** قرر الوزراء أن يدعموا على وجه الخصوص عملية وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بما يكفل أن يتضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وأن يعالج حاجات بلدان الإقليم وخصائصها بصورة وافية.

٥٨ - كان من المواضيع ذات الأولوية التي عالجها الوزراء إعداد خطة عمل من أجل الوقاية من آثار الكوارث الطبيعية، والتمويل وأدوات السياسة الاقتصادية والمالية من أجل الإدارة البيئية، ومشاركة المجتمع المدني، والتثقيف البيئي، والمؤشرات البيئية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتغير المناخ، والطاقة المتجددة، والتجارة والبيئة.

٥٩ - عقد اجتماع لوزراء الصحة والبيئة في البلدان الأمريكية في مار ديل بلاتا بالأرجنتين يومي ١٦ و١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتجمع وزراء الصحة والبيئة من البلدان الأمريكية لدعم التعاون الإقليمي واعتماد خطة عمل تعالج الآثار المتنامية للصلات ما بين البيئة والصحة. وقد شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاجتماع وسيتابع المبادئ التوجيهية الواردة في خطة العمل من أجل استحداث الأنشطة الإقليمية وثيقة الصلة. وتضمنت القضايا ذات الأولوية في الاجتماع صحة الأطفال البيئية، وإدارة موارد المياه والنفايات الصلبة المتكاملة، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقد شارك ممثلو المجتمع المدني في الاجتماع من خلال مساهمات تحريرية تحتوي على توصيات من حلقات عمل متعددة ومنتديات مجازية. وناقش الوزراء التقدم الذي حققته بلدان الإقليم والتحديات التي تواجهها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة والبيئة، والبحث عن استراتيجيات لتدعيم التعاون مع القطاعات الأخرى مثل العمل والتعليم.

حاء - الاجتماع الحكومي الدولي الأول بشأن القردة العليا

٦٠ - عقد اجتماع حكومي دولي بشأن القردة العليا ومشروع الحفاظ على القردة العليا كما عقد الاجتماع الأول لمجلس مشروع الحفاظ على القردة العليا في كنشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وحضر الاجتماع ١٩ من بين ٢٣ من البلدان التي توجد بها مراتع القردة العليا.

٦١ - اعتمد المشاركون في الاجتماع الاستراتيجية العالمية للحفاظ على القردة العليا وموائلها. التي يتمثل هدفها الشامل المعلن في القضاء على تهديد الانقراض الوشيك الذي تتعرض له معظم قطعان القردة العليا، مع الحفاظ على موائلها الطبيعية أينما وجدت والحفاظ على تجمعات جميع أنواع القردة العليا وأنواعها الفرعية في البراري مع ضمان أن تكون تفاعلاتها مع الناس تفاعلات إيجابية ومستدامة.

٦٢ - اعتمد المشاركون أيضاً إعلان كنشاسا بشأن القردة العليا. وتعهد ممثلو الدول التي توجد بها مراتع القردة العليا وغيرها من الدول، والجهات المانحة، والمجتمع الأكاديمي والعلمي، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر الصناعة، والقطاع الخاص، في الإعلان، بعمل كل ما في وسعهم لضمان مستقبل طويل الأمد لجميع أنواع القردة العليا، وأكدوا على التزامهم بالاستراتيجية العالمية مع تقديم المساندة، في حالة البلدان التي لديها مراتع، وتنفيذ تدابير فعالة لمواجهة التهديدات التي تواجه القردة العليا. كما عقدوا العزم أيضاً على إرساء هدف يتمثل في ضمان تحقيق انخفاض مستمر وهام في الخسائر الراهنة في أعداد القردة العليا بحلول ٢٠١٠، مع ضمان مستقبل جميع أنواع القردة العليا، وأنواعها الفرعية في البراري بحلول ٢٠١٥.

طاء - الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة

٦٣ - عقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطرف في اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة في بونتا ديل إيست، أوروغواي في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥. ووفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٠ من الاتفاقية والمقرر ٤/٢١ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتولى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مهام أمانة الاتفاقية.

٦٤ - اعتمد مؤتمر الأطراف في مقرر اتفاقية استكهولم ٣/١ القواعد المالية التي تتناول، بين جملة أمور، قيام المدير التنفيذي بإنشاء صندوق استئماني عام وصندوق استئماني خاص. وقبل مؤتمر الأطراف في مقرر اتفاقية استكهولم ٤/١ الدعوة التي وجهها مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية بالاشتراك في عام ٢٠٠٦ في تمويل النفقات المتعلقة بمنصب الرئيس المشترك لأمانتي اتفاقية استكهولم واتفاقية روتردام، ودعا مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام إلى النظر أثناء اجتماعه الثاني في مواصلة وضع الترتيبات اللازمة لذلك خلال عام ٢٠٠٧ وما بعده. وقرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره اتفاقية استكهولم ٥/١ قبول العرض المقدم من حكومة سويسرا لاستضافة الأمانة في جنيف.

٦٥ - طلب المؤتمر، في مقرر اتفاقية استكهولم ١٨/١، إلى أمانة الاتفاقية أن تعد، بالتشاور مع الأمانات الأخرى ذات الصلة ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسة عن كيفية إدخال تحسينات على التعاون والتآزر القائم بين أمانات اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام، واتفاقية استكهولم، والبرامج الأخرى ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار بالطبيعة الخاصة لأمانة اتفاقية روتردام، التي يتولاها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وذلك بغرض ضمان أقصى درجات الترابط والكفاءة والفعالية في مجال الكيماويات والنفايات، بما في ذلك النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به الهياكل المشتركة. وطلب مؤتمر الأطراف من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحث النتائج التي ستسفر عنها الدراسة في دورته الرابعة والعشرين.

٦٦ - اعتمد مؤتمر الأطراف أيضاً عدداً من المقررات تتعلق بسريان الاتفاقية واجتماعاتها، بما في ذلك، بين جملة أمور، ما يتخذ من مقررات بشأن إنشاء لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة، والنظام الداخلي، وإجراءات تسوية المنازعات، والمبادئ التوجيهية للآلية المالية، ومذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف ومجلس مرفق البيئة العالمية، وخطط التنفيذ الوطنية، والمساعدة التقنية، والمبادئ التوجيهية بشأن التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، والمبادئ التوجيهية التقنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للملوثات العضوية الثابتة، وسجل الإعفاءات المحددة ومادة دي. دي. تي.

ياء - الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية

٦٧ - عقد الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ووفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٩ من الاتفاقية والمقرر د.إ - ٥/٥ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتولى المدير التنفيذي ومدير عام منظمة الأغذية والزراعة معاً أداء مهام أمانة الاتفاقية.

٦٨ - وافق مؤتمر الأطراف أثناء الاجتماع على الترتيبات التي وضعها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدير عام منظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء مهام الأمانة والتي يتم إبرامها بناء على مذكرة تفاهم مقترحة بين المنظمتين. ودعا مؤتمر الأطراف في مقرر لمؤتمر الأطراف يتعلق بتعديل ترتيبات التمويل والميزانية للفترة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، الأجهزة الرئاسية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي من أجل سريان الاتفاقية وأمانتها في ٢٠٠٦. ورحب المؤتمر بمقرر مؤتمر أطراف اتفاقية استكهولم واتفاقية روتردام بالاشتراك في عام ٢٠٠٦ في تمويل النفقات المتعلقة بمنصب الرئيس المشترك لأمانتي كلتا الاتفاقيتين، ودعوة مؤتمر أطراف اتفاقية روتردام بالمضي في الترتيبات المتعلقة بعام ٢٠٠٧ وما بعده.

٦٩ - رحب مؤتمر الأطراف بمقرر اتفاقية استكهولم ١/١٨ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم الذي يطلب من أمانته أن تعد، بالتشاور مع الأمانات الأخرى ذات الصلة ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بإجراء دراسة عن كيفية إدخال تحسينات على التعاون والتآزر القائم بين أمانات اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام، واتفاقية استكهولم، بما في ذلك إنشاء هياكل مشتركة، وذلك بغرض ضمان أقصى درجات الترابط والكفاءة والفعالية في مجال الكيماويات والنفايات، وطلب إلى أمانة اتفاقية روتردام المساهمة في هذا العمل عن طريق المساهمة في الدراسة المتعلقة بمجالات التعاون والتآزر مع أمانتي اتفاقية بازل واستكهولم. وفي هذا السياق وجه مؤتمر الأطراف الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لكي يعد، بالتشاور مع أمانات الاتفاقيات الثلاث، تحليلا تكميليا للترتيبات المالية الإدارية التي قد يتطلبها الأمر، لإدخال أي تغييرات قد تقترحها أمانات الاتفاقيات الثلاث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مؤتمر الأطراف مقررات تتعلق بعملياته، بما في ذلك ما يتعلق منها بتطوير إجراءات وآليات بشأن عدم الامتثال وتقديم المساعدات التقنية على المستوى الإقليمي والوطني.

كاف - الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تتعرض للجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

٧١ - عقدت الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تتعرض للجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٧٢ - سلمت خطة التنفيذ الخاصة بالقمة العالمية للتنمية المستدامة بأهمية الاتفاقية كأداة لاستئصال الفقر. وأبرز مؤتمر الأطراف في المقرر ٢/مؤتمر الأطراف/٧ إمكانيات الاتفاقية كأداة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الهدفين ١ و ٧. وكرر المؤتمر دعوة جميع الشركاء الإنمائيي للاستفادة من الاتفاقية في استراتيجياتهم لإنجاز الأهداف.

٧٣ - كرر مؤتمر الأطراف في مقرره ٢٨/مؤتمر الأطراف/٧ الإعراب عن مطالبة الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٥٨ للدول الأعضاء وجميع المنظمات الدولية الوثيقة الصلة بأن تدعم الأنشطة المتصلة بالتصحر، بما في ذلك تردي الأراضي، التي تقوم بتنظيمها الدول الأطراف المتضررة، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٧٤ - دعا مؤتمر الأطراف في مقرره ١٨/مؤتمر الأطراف/٧ منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والوكالات والبلدان المتقدمة الأطراف إلى أن تساعد البلدان النامية الأطراف في وضع نظم للإنذار المبكر وذلك بتقديم الدعم التكنولوجي والمالي لها. وسلم المؤتمر في مقرره ١٤/مؤتمر الأطراف/٧ بأن من الممكن أن تستفيد الاتفاقية من نتائج تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية في مواصلة نظرها في علامات القياس والمؤشرات وأنشطة الرصد والتقييم.

٧٥ - أبرز مؤتمر الأطراف في مقرره ١٢/مؤتمر الأطراف/٧ الأنشطة التي تنهض بالعلاقات مع الاتفاقيات الأخرى الوثيقة الصلة والمنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية الأخرى الوثيقة الصلة وتدعمها. واعترف المؤتمر في مقرره، من جملة أمور، بأن تسخير الأموال من أجل مواءمة تغير المناخ تتيح فرصا إضافية لتدعيم التضافر بين اتفاقيات ريو. ودعا الأطراف إلى استعراض الورقة التي اشترك في إعدادها أمانات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمعنونة "خيارات لتعزيز التعاون بين اتفاقيات ريو"، كما دعا الأطراف إلى تقديم تعليقاتها قبل الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف.

٧٦ - طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ١٧/مؤتمر الأطراف/٧ إلى أمانة الاتفاقية أن تعمل، بالتعاون مع الفعاليات الوثيقة الصلة في الميدان، على تيسير الاستيعاب واستحداث علامات قياس ومؤشرات مخصوصبة بالأقاليم أو البلدان، وشجع الأطراف والمنظمات المهتمة على إشراك جميع أصحاب المصلحة في استحداث واستخدام علامات القياس والمؤشرات بالدرجة المناسبة.

٧٧ - قرر مؤتمر الأطراف في مقرره ٦/مؤتمر الأطراف/٧ المعنون "التعاون مع مرفق البيئة العالمية" أن يبرم مذكرة تفاهم مع مجلس المرفق. ورحب المؤتمر في نفس القرار، من جملة أمور، بمشروع برنامج

الأمم المتحدة للبيئة متوسط الحجم بشأن الدعم العالمي لتيسير وضع وتنفيذ برامج ومشاريع بشأن تردي الأرض في وقت مبكر.

٧٨ - وكان من بين القضايا التي نظرها مؤتمر الأطراف والتي لها أهمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على وجه الخصوص علامات القياس والمؤشرات، ونظم الإنذار المبكر، وتقييم تردي الأراضي في الأراضي الجافة، وتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية.

لام - اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالأراضي الرطبة (رامسار)

٨٠ - عقد الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبخاصة بصفتها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)، في كمبالا بأوغندا في الفترة من ٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. واعتمد الأطراف قراراً يتعلق بالتضافر بين الاتفاقيات والاتفاقات المتصلة بالتنوع البيولوجي والمنظمات الدولية الأخرى التي تعالج التنوع البيولوجي، بما في ذلك التعاون بشأن التقارير الوطنية والعمل على تجانساه. وكلف مؤتمر الأطراف المتعاقدة بموجب هذا القرار الأمين العام للاتفاقية بأن يكفل قيام تعاون وثيق وتقليل ازدواجية الأنشطة مع وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، وبأن يواصل العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى ذاتها، بغرض النهوض بوضع وتنفيذ نماذج تستند إلى قضايا في مجال التنفيذ المترابط للتنوع البيولوجي وحمايته.